

تطبيق نموذج Kida للتنبؤ بالفشل المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دراسة
حالة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف

Application of Kida model to predict financial failure on Algerian small and
medium enterprises

“A case study of some small and medium enterprises in the state of Setif”

د. جمال معتوق¹، ط.د. إيمان كموش²

¹mattoug Djamel ²kemmouche imene

¹ جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2 (الجزائر)، djamel.mattoug@univ-constantine2.dz

² جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2 (الجزائر)، imene.kemmouche@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/12/05 تاريخ القبول: 2022/12/27 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

حاولنا في دراستنا هذه تطبيق نموذج التنبؤ بالفشل المالي Kida لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مكونة من عشرة مؤسسات، خلال الفترة من 2014 إلى 2016، لمعرفة مدى ملائمة هذا النموذج مع البيئة الجزائرية، ومدى قدرته على التنبؤ بالفشل المالي قبل سنتين من حدوثه. توصلت الدراسة إلى أن نموذج التنبؤ له دور كبير في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بينت النتائج ملائمة النموذج المقترح للبيئة الجزائرية. كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الفشل المالي، نموذج Kida. تصنيفات JEL: L26، G01، C02.

Abstract:

In our study, we tried to apply the Kida financial failure prediction model to a sample of Algerian small and medium enterprises, Composed of ten institutions, during the period from 2014 to 2016, To find out the suitability of this model with the Algerian environment, And his ability to predict financial failure two years before it occurs.

The study concluded that the forecasting model has a significant role in predicting the financial failure of small and medium enterprises, the results showed the suitability of the proposed model to the Algerian environment

Keywords: small and medium Foundation; financial failure Kida model.

JEL Classification Codes: L26, G01, C02.

1. مقدمة:

إن بقدر ما تتصف به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مخرج لعلاج مختلف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية فإنها قد تكون أكثر خطورة على مستوى الاقتصاد ككل في حالة فشلها، وذلك كونها تنشط في ظروف محفوفة بالمخاطر تهدد وجودها وتزيد من احتمالية تعرضها للفشل المالي، فالاختلالات المالية التي يمكن أن تصادفها المؤسسات خلال دورة حياتها قد تقودها إلى الإفلاس إذا لم يتم الكشف المبكر عنها والتنبؤ باحتمال وقوعها.

وهذا ما جعل من الباحثين التفكير في بناء نماذج تتميز بالتطبيق السهل والنتائج الدقيقة التي تمكن أي جهة مهتمة بمعرفة مركز المؤسسة المالي وخاصة التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه بفترة كافية لشد الأزمات واتخاذ التدابير اللازمة وإجراء التغييرات الملائمة في الوقت المناسب، وإتباع سياسات مالية جديدة تجنب المؤسسة الوقوع في الإفلاس.

الإشكالية:

على ضوء ما سبق تتجلى معالم الإشكالية الرئيسية التي يمكن صياغتها كالآتي:

ما مدى إمكانية التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية قبل سنتين من حدوثه، من خلال تطبيق نموذج Kida؟

التساؤلات الفرعية:

— هل يتشابه تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف دول العالم؟

— ما المقصود بالفشل المالي؟ وماهي مراحلها؟

— هل يصلح نموذج Kida للتنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة؟
فرضيات البحث:

— لا يمكن أن يتشابه تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم.

— الفشل المالي هو المرحلة التي تتوقف فيه المؤسسة كلياً عن سداد التزاماتها تجاه الغير، وعن مجابهة منافسيها في السوق. يبدأ بمرحلة النشوء وينتهي بمرحلة تأكيد الإفلاس.

— نعم يصلح نموذج Kida للتنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.
أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية موضوع بحثنا في دراسة خطر الفشل المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما له من تأثير على قرارات المحللين والمستثمرين والمسيرين، وتكتسي عملية الكشف المبكر عن هذا الخطر دوراً كبيراً في تجنب المؤسسات والاقتصاد الوطني على الحد من التعرض للانهايار والفشل.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تطبيق بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وهذا لمعرفة مدى قدرتها على التنبؤ بستينين قبل وقوع الفشل المالي، إضافة إلى تقديم بعض المقترحات والتوصيات لفتح المجال أمام الباحثين للاهتمام أكثر بموضوع التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الجزائرية.

منهج الدراسة:

في الجانب النظري تم الاعتماد على المنهج الوصفي عن طريق التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والفشل المالي لها ومراحلها، أما الجانب التطبيقي فاعتمدنا فيه أسلوب دراسة الحالة عن طريق تطبيق نموذج Kida للتنبؤ بالفشل المالي بالاستعانة ببرنامج Excel.2013، ومن ثم تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها.

2. التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أدى اختلاف درجة النمو الاقتصادي كما ذكر سالفاً من دولة لأخرى إلى تبني كل دولة تعريفاً خاصاً بها إما معتمدة على الجانب القانوني أو الإداري، كما توجد كذلك تعاريف مختلفة خاصة بمجموعات أو هيئات دولية مثل الاتحاد الأوربي أو اتحاد شعوب جنوب شرق آسيا، وسيتم التطرق إلى جملة من هذه التعريفات لنلخص في الأخير إلى تعريف الجزائر لهذه المؤسسات.

1.2 تعريف الولايات المتحدة الأمريكية واليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.1.2 تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المؤسسات الصغيرة حسب المنظور الأمريكي هي التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، وقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر تفصيلاً بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين ولذلك فقد حدد القانون حدوداً علياً للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة كما يلي (بوغراة و غربي، 2013، صفحة 151):

الجدول رقم(01): التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المعيار المعتمد	أنواع المؤسسات
من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية	المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة
من 5 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية	مؤسسات التجارة بالجملة
عدد العمال 250 عامل أو أقل	المؤسسات الصناعية

المصدر: (بوغراة و غربي، 2013، صفحة 151)

2.1.2 تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

اعتمدت اليابان في تعريفها حسب القانون الأساسي، حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 على معياري رأس المال واليد العاملة، فهذه المؤسسات لا يتجاوز رأس مالها المستثمر 100 مليون ين ياباني ولا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل، أما التقسيم حسب القطاعات فيأتي على النحو التالي (رحموني، 2011، صفحة 21):

- مؤسسات الصناعية والمنجمية وباقي فروع رأس المال المستثمر أقل من 100 مليون، وعدد العمال لا يفوق 300 عامل؛

- التجارة بالجملة رأس المال لا يفوق 30 مليون ين وعدد العمال أقل من 100 عامل؛

- التجارة بالتجزئة والخدمات رأس المال لا يفوق 30 مليون وعدد العمال أقل من 100 عامل.

2.2 تعريف بلدان جنوب شرق آسيا ولبنان للمؤسسات الصغيرة:

1.2.2 تعريف بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة:

دول جنوب شرق آسيا أوجدت تعريفات ومعايير لقياس المؤسسات الصغيرة، تختلف عن تلك المعمول بها في بريطانيا ولا تتلاءم مع واقع الحال عندها (جواد، 2007، صفحة 27).

الجدول رقم (02): التعريفات المعمول بها في دول جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة

الرقم	الدولة	معياري القياس كحد أقصى
1	اندونيسيا	أقل من 19 عامل
2	ماليزيا	أقل من 25 عامل
3	الفلبين	أقل من 99 عامل
4	سنغافورة	أقل من 50 عامل
5	تايلاند	أقل من 5 عمال

المصدر: (جواد، 2007، صفحة 27)

2.2.2 تعريف لبنان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وفي لبنان يتم تعريف المؤسسات انطلاقاً من تصنيفها وهي تصنف في القطاع الصناعي والتجاري حسب مؤشر عدد العمال كالتالي:

الجدول(03): التصنيف حسب حجم العمالة.

مؤسسة صغيرة الحجم	من 1 الى 5 موظفين
مؤسسة متوسطة الحجم	من 6 الى 500 موظف
مؤسسة كبيرة الحجم	أكثر من 500 موظف

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (جواد، 2007، صفحة 27)

وتتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان حسب الشكل القانوني على الشكل التالي:

الجدول رقم(04): التصنيف حسب الشكل القانوني.

مؤسسات محدودة المسؤولية (م.م.م)	26%
مؤسسات التضامن	11%
مؤسسات التوصية البسيطة	7%
مؤسسات فردية	25%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (جواد، 2007، صفحة 27)

وهنا نرى نسبة المؤسسات الفردية التي تمثل أكثر من نصف المؤسسات في لبنان وهذه إشارة على

أهميتها بالنسبة للاقتصاد القومي اللبناني ومدى تأثيرها عليه.

3.2 التعريف الأوروبي، البنك الدولي والجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.3.2 التعريف الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قام الاتحاد الأوروبي بإعطاء تعريف كمي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالمحددات التالية: (جواد،

2007، صفحة 26)

- حجم تداول سنوي: لا يزيد عن 28 مليون دولار أمريكي.

- حجم رأسمال مستثمر: لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي.

- عدد العمال والموظفين: لا يزيد عن 250 عامل أو موظف. (AZZAOYI, 2016, p. 03)

2.3.2 تعريف البنك الدولي:

يعرف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر

معياراً مبدئياً (آيت عيسى، 2009، صفحة 273).

حيث يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي: (ناصر و

محسن، 2011، صفحة 03)

تطبيق نموذج Kida للتنبؤ بالفشل المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
دراسة حالة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف
المؤسسة المصغرة: هي التي يكون فيها أقل من 10 موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي
وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي.

المؤسسة الصغيرة: هي التي تضم أقل من 50 موظفاً، وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 03 ملايين دولار أمريكي.

المؤسسة المتوسطة: عدد موظفيها أقل من 300 موظفاً، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

3.3.2 تعريف الجوائز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ترتكز الكثير من التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معايير مختلفة، كمية العمال ورقم الأعمال، نوعية ودرجة الاستقلالية، وبساطة التنظيم. ويختلف تعريف هذه المؤسسات من بلد لآخر حسب المعايير المستخدمة لتعريفها ولتباين المؤشرات الاقتصادية، لذا فإنه من الضروري تكيف هذه المعايير مع خصوصيات النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في ذلك البلد.

أما تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر مر بعدة مراحل ذلك استجابة للمتغيرات التي شهدتها الاقتصاد الوطني، ولقد تطرق المشرع الجزائري إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر قوانين توجيهية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدلة آخرها قانون رقم 02 / 17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 (جواوي و مميش، 2018، صفحة 158)، حيث قام بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيًا كانت طبيعتها القانونية هي تعرف باسم الشركة المنتجة لسلع والخدمات التي: (KHEDIR و GHERBI، 2018، juin، صفحة 494)

- تشغل من 1 إلى 250 شخص.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (4) ملايين دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصتها السنوية مليار دينار جزائري.

هذا وقد تطرق التعريف إلى التفرقة ما بين المؤسسات المتوسطة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المصغرة في كل من المواد التالية: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2017، صفحة 6)

أ. المادة الثامنة: "عرف المؤسسات المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها السنوي ما بين (400) مليون دينار جزائري إلى (4) ملايين دينار جزائري، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين (200) مليون دينار جزائري إلى مليار دينار جزائري".

ب. المادة التاسعة: "تعرف المؤسسات الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربع مائة (400) مليون دينار جزائري، أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (200) مليون دينار جزائري".

ت. المادة العاشرة: "تعرف المؤسسات الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل(1) إلى تسعة (9) عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من (40) مليون دينار جزائري، أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرين (20) ملايين دينار جزائري".

الجدول رقم(05): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الحجم المعياري	عدد العمال	رقم الاعمال السنوي	الحصيلة الإجمالية السنوية
المؤسسة الصغيرة	9-1	أقل من 40	أقل من 20
المؤسسة الصغيرة	49-10	من 40 إلى أقل من 400	أقل من 20 إلى أقل من 200
المؤسسة المتوسطة	250-50	من 400 إلى أقل من 4000	من 200 إلى أقل من 1000

المصدر: (جوادي و ميمش، 2018، صفحة 159)

3. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة وتجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول، ويمكن إبراز هذه الخصائص في ما يلي: سهولة التأسيس: تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس مال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل هذه المؤسسات، ومن ثمة هذه المؤسسات فهي أداة فاعلة لجذب مدخرات الأفراد وتوظيفها في المجال الإنتاجي، كما تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شخص مالكيها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها. (عياش و قوفي، 2013، صفحة 4)

مرونة الإدارة والتنظيم: يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل بيروقراطية عند مقارنتها بالمؤسسة الكبيرة، ففي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القرار الرئيسي يتخذ ويطبق من طرف المالك لها، وعلى هذا الأساس هناك سرعة في اتخاذ القرار، على عكس المؤسسات الكبيرة، حيث مجموعة كبيرة من المشاركين يستشارون قبل اتخاذ القرار النهائي وتطبيقه. (مراكشي و آخرون، 2017، صفحة 11) إتاحة فرص العمل: بسبب استخدام هذه المؤسسات أساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة، فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكثر عدد من العاملين وبمستويات إنتاجية مختلفة، وبذلك تكفل امتصاص قوى العمل بمختلف مهاراتها ومستوياتها الإنتاجية المختلفة (عوادي و آخرون، 2017، صفحة 05).

سهولة الدخول والخروج من السوق: لانخفاض نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان وارتفاع نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع وبالتالي سهولة اتخاذ قرار الدخول أو الخروج (حسن، 2011، صفحة 21).

أداة للتدريب الذاتي:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مراكز تدريب لأصحابها والعاملين بها، بحيث تساعد على خلق كادر تقني يعتبر ضمن البيانات الأساسية للتنمية؛
- تلعب دورا حاسما في طرح التكنولوجيا الجديدة بفاعلية أكبر وتكلفة أقل؛
- تعتبر المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات (ساهمت ب 60% من الاختراعات الرئيسية في القرن العشرين مثل الطائرات وآلات التصوير، وأجهزة النقل الأوتوماتيكية، والمحركات النفاثة، والحاسبات الالكترونية)؛
- تقدم الأفكار اللازمة لتطوير التشكيلة السلعية التي تنتجها المشروعات الأخرى، مثال (جنرال الكتريك استفادت من أفكار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير تشكيلتها السلعية من الأفران والبرادات والمحامص الكهربائية) (جواد، 2007، صفحة 90).
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يديرها أصحابها؛ إن طبيعة الملكية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعلت مهام الإدارة تستند إلى مالك المؤسسة في غالب الأحيان وذلك بسبب بساطة العمليات التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة فهي لا تتطلب مهارات عالية لإدارتها (رحموني، 2011، صفحة 29).
- القدرة على جذب المدخرات أو التمويل: لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة كبيرة نسبيا في توفير الأموال اللازمة للمشروع، سواء من القطاع المصرفي أو من المؤسسين وذلك نظرا لصغر حجم رأس المال المطلوب (مراكشي و آخرون، 2017، صفحة 11).
- الانتشار الجغرافي للتوطن الصناعي: تعتبر هذه المشاريع وسيلة لانتشار التوطن الصناعي جغرافيا من خلال الانتشار الجغرافي للمشاريع الصناعية التي تسود فيها روح المنافسة، فهي أداة لإحداث التطور الاجتماعي والاقتصادي ذلك لأن الحرفيين وصغار الصناع يتركزون في المناطق الحضرية، ونظرا لصغر حجم المشاريع الصغيرة والمتوسطة فإنه يسهل توطئها بالقرب من المناطق التي توجد فيها مدخلات الصناعات الصغيرة، وهذه تعمل غالبا كمنشآت أو نقاط جذب لصناعات أخرى جديدة، وهكذا تعمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في توسيع رقعة التنمية الصناعية وانتشارها وما يتبع ذلك من تطور صناعي وحضاري (القهبيوي و الوادي، 2012، صفحة 22).
- قصر فترة الاسترداد: فترة الاسترداد هي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية نتيجة: (جواد، 2007، صفحة 90)
- لصغر حجم رأس المال المستثمر؛
- سهولة التسويق؛
- زيادة دورات البيع؛
- قصر دورات الانتاج؛

فإن المشروعات الصغيرة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر فيها في فترة زمنية أقصر من غيرها من الشركات.

ارتفاع جودة الانتاج: بالنظر لاعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة لأن الجودة والدقة هما قرينة التخصص وتركيز العمل، ذلك لأن العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج، وفقا لأذواق المستهلكين وتبدلاتها في المدى القصير، يساعد على وجود حوافز على العمل والابتكار والتجديد والاستعداد للتضحية وتحمل المخاطر والرغبة في الإنجاز وتحقيق الإسم التجاري مع الشهرة، مما يؤدي إلى زيادة حجم الأعمال والمبيعات وأيضا يساعد على الاتصال الشخصي بالزبائن والعملاء على دقة وسرعة التعرف على الاحتجاجات وتبديلها (القهوي و الوادي، 2012، الصفحات 21-22).

4. تعريف ومراحل الفشل المالي:

1.4 تعريف الفشل المالي:

إن الفشل كحالة لمؤسسة ما، إنما يعني (الزبيدي، 2011، صفحة 272): "أن تلك المؤسسة تسير نحو التقاعد والتصفية وأن تلك المؤسسة تزول من الحياة الاقتصادية اختياريا، فالفشل هو القانون الأخير لها، أو نهاية التنظيم أو موت المؤسسة".

وعرف أيضا بأنه: (الخياط، 2014، صفحة 12) "عجز عوائد المؤسسة عن تغطية كل التكاليف وضمئها تكلفة تمويل رأس المال، وعدم قدرة الإدارة على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر يتناسب والمخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات".

ويرى قنطججي أن الفشل المالي: (شريف، 2016، الصفحات 222-223) "هو اصطلاح يشير إلا أن الإيرادات غير قادرة على تغطية النفقات بما في ذلك تكلفة الأموال، وخاصة تكلفة الديون المتمثلة في الفوائد والأقساط أو رد الدين كله في مواعيد الاستحقاق، كما أن عدم توافق قرارات الاستثمار مع قرارات تمويلها، هو الباعث لهذه الفجوة بين العوائد الخاصة لهذه الاستثمارات وبين ما هو مطلوب دفعه كتكلفة لتمويل، ومن ثم تعجز المؤسسة على التصدي لهذه التكلفة".

وعرف أيضا: (أحمد غنيمي، 2016، صفحة 19) "أن الفشل المالي يعني عدم المقدرة الكلية على سداد الالتزامات نهائيا، وبالتالي عدم القدرة على الاستمرار في النشاط وتعرض المؤسسة للإفلاس".

ويعرف كذلك: (ابراهيم الزبيدي و على الحجاوي، 2014، صفحة 19) "الفشل المالي أنه ضعف الهياكل المالية وضعف الطبيعة التنافسية، لعدم وجود قدرة على بناء جو تنافسي يمكن من مجابهة المؤسسات الأخرى، ونتيجة لذلك يحصل انعدام القدرة التنافسية".

ويعرف محمد، الخضيري، 1996 الفشل المالي: "هو عبارة عن عدم قدرة المؤسسة على دفع الالتزامات للدائنين عندما يأتي موعد استحقاقها، فهو ليس بالحدث الذي يظهر فجأة (أحمد غنيمي، 2016، صفحة 19)، وإنما هو عملية تنتج عن تفاعل العديد من العوامل والأسباب عبر مراحل زمنية طويلة

تطبيق نموذج Kida للتنبؤ بالفشل المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
دراسة حالة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف
وصولاً إلى حالة عدم القدرة على سداد الالتزامات والحصول على التزامات جديدة وفقدان التوازن المالي والنقدي والتشغيلي" (عياط و مهري، 2015، صفحة 157).

مما سبق يمكن القول أن الفشل المالي هو ليس بالحدث الذي يظهر فجأة حيث ينتج عن تفاعل العديد من العوامل والأسباب لفترات زمنية طويلة، حيث تتوقف فيه المؤسسة كلياً عن سداد التزاماتها تجاه الغير، وعن مجابهة منافسيها في السوق، وبالتالي هذا ما يجعل المؤسسة مضطرة إلى إيقاف نشاطها وإشهار إفلاسها.

2.4 مراحل الفشل المالي:

مرحلة الحضانة (النشوء):

إن المؤسسة لا تصبح متدهورة فجأة أو بصورة غير متوقعة، وإنما تكون هناك بعض المؤشرات السلبية التي يمكن معالجتها من قبل الإدارة مثل التغيير في الطلب على المنتجات والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة وتقادم طرق الإنتاج وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء بدون رأس مال عامل. وغالباً ما تحدث خسارة في هذه المرحلة إذ يكون عائد الأصول أقل من النسب المعتادة للمؤسسة ويفضل أن تكتشف المشكلة في هذه المرحلة حيث إذ أن إعادة التخطيط في هذه المرحلة يكون أكثر فاعلية (الحمداني و ياسين القطان، 2013، صفحة 461).

مرحلة الضعف المالي (عجز النقدية):

في هذه المرحلة تعاني المؤسسة من عدم قدرتها على مقابلة التزاماتها الجارية وحاجاتها الملحة إلى النقدية بالرغم من زيادة الأصول الملموسة لديها عن التزاماتها، ولكن تكمن المشكلة في أن هذه الأصول ليست سائلة بالدرجة الكافية بالإضافة إلى أن رأس المال العامل اللازم مجمد في المخزون والمدينون، ويجب الإشارة إلا أنه من الممكن ألا تحدث الخسارة الاقتصادية في هذه المرحلة وأنه ربما تستمر هذه المرحلة ليوم واحد فقط أو تستمر لعدة شهور ولمعالجة هذا الضعف المالي يمكن للمؤسسة اللجوء إلى اقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية (عثمان و آخرون، 2016، صفحة 196).

مرحلة التدهور (الإعسار المالي):

تعكس هذه المرحلة عدم قدرة المؤسسة الاقتصادية في الحصول على الأموال الضرورية واللازمة لتغطية ديونها المستحقة، وهذه المرحلة كالمرحلة الثانية يمكن معالجتها، ولكن تأخذ المعالجة فترة طويلة من الزمن، كإجراء تعديل في السياسات المالية في الوحدة أو تغيير الإدارة، أو العمل على إصدار أسهم إضافية أو إصدار سندات أي تواجه الوحدة ضعف في الكفاءة الإدارية والمالية في إدارة أنشطة الوحدة. ومعظم المؤسسات الاقتصادية التي تمر في هذه المرحلة تعالج بنجاح إذا اكتشف الخلل وتم معالجته في الوقت المناسب، أما المؤسسات الاقتصادية التي لا تستطيع إجراء المعالجة اللازمة في الوقت المناسب، فتنتقل إلى الفشل الكلي (كرار، 2014، الصفحات 6-7).

مرحلة الفشل الكلي (الإعسار الكلي):

تعد هذه المرحلة نقطة حرجة في فشل المؤسسات، حيث يصبح هذا الفشل محققا وتنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية، بسبب تجاوز الالتزامات الكلية قيمة موجودات المؤسسة (الحجاوي و الزبيدي، 2017، صفحة 75).

وهناك مجموعة من المؤشرات على احتمالية إفلاس المنشأة وأهمها: (شاهين و مطر، 2011، صفحة 861).

- تدني الربحية وتدهورها لفترات متتالية؛

- عدم القدرة على المنافسة؛

- اختلال هيكل رأس المال كالاغتماد المتزايد على الاقتراض، وتدهور الموجودات المتداولة ونسب السيولة؛

- ضعف الرقابة على رأس المال العامل، والارتفاع المستمر في حجم الديون وإعادة جدولتها؛

- عدم دقة السياسات المحاسبية المتبعة، مما يستدعي اقتطاع احتياطات كبيرة لمواجهة الخسائر؛

- تأخر إعداد الحسابات الختامية وضعف الإفصاح، مما يؤثر على معرفة الوضع الحقيقي للمؤسسة.

مرحلة الاعلان وتأكيد الافلاس:

وهي المرحلة النهائية التي من خلالها لا تستطيع المؤسسة دفع ديونها، حيث يتم في هذه المرحلة التنازل عن أصولها والقيام بالإجراءات القانونية لحماية حقوق الدائنين، ويتم زوال الشكل القانوني للمؤسسة من خلال إعلان إفلاسها والقيام بتصفيتها (محمد صبري، 2018، صفحة 386).

من هذه المراحل يتبين أن الفشل المالي لا يحدث بشكل فجائي وإنما يمر بمراحل عدة ولكل مرحلة مؤشرات وإنذارات وبإمكان المؤسسات اتخاذ الإجراءات العلاجية في كل مرحلة من المراحل لتجنب الفشل المالي (أحمد غنيبي، 2016، صفحة 21).

5. نموذج Kida للتنبؤ بالفشل المالي

1.5 تعريف التنبؤ بالفشل المالي:

يعرفه آل شبيب على أنه: (آل شبيب، 2010، صفحة 38) "علم وفن التوقع بالأحداث المالية في المستقبل".

عرف أيضا: (حنفي و قرياقص، 2013، صفحة 377) "يعتبر إحدى المسؤوليات الأساسية للمدير المالي، حيث أنه يزود المشروع بالإطار التي تستند عليه عملية التخطيط والرقابة بالمشروع".

تطبيق نموذج Kida للتنبؤ بالفشل المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
دراسة حالة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف
وينقسم التنبؤ المالي إلى نوعين:

- تنبؤ مالي طويل الأجل: (النجار، 2008، صفحة 129) ويصمم بغرض تقدير احتياجات المشروع العامة من الأموال.

- التنبؤ المالي القصير الأجل: (حنفي ع.، 2008، صفحة 167) ويركز أساسا على ما يسمى بالميزانية النقدية التقديرية والتي تعتبر جزء من نظام الميزانيات التقديرية داخل المشروع الذي يساعد على عملية التخطيط المالي والرقابة بالمؤسسة.

عرف بأنه: (عبد الله، 2018، صفحة 342) "الأساس الذي تعتمد عليه الإدارة في التعرف على صورة المستقبل عن استقراء الأحداث المستقبلية (عبد المجيد أحمد و يوسف صلاح، 2016، صفحة 120)، ومحاولة السيطرة على متغيرات البيئة بمعنى التكيف معها حتى تتجنب المؤسسات حالات الفشل والافلاس، أو بأنه التقدير المستقبلي لمستويات أعمال المؤسسات في ظل ظروف عدم التأكد".

ويعرف على أنه: (الخياط، 2014، صفحة 41) "مجموعة من التقديرات والنتائج المتعلقة بالمستقبل والتي يتم إعدادها بناء على أسس علمية وأساليب رياضية وإحصائية وباستخدام بيانات مالية تاريخية سابقة للوصول إلى معلومات مستقبلية بهدف المساعدة في مواجهة الظواهر والأحداث والنتائج المالية المستقبلية".

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التنبؤ بالفشل المالي هو محاولة لإيجاد تصور عن الوضع المالي للمؤسسة في المستقبل، باستخدام بيانات مالية تاريخية للوصول إلى معلومات مستقبلية بهدف المساعدة في مواجهة الأحداث الغير متوقعة والنتائج المالية المستقبلية".

2.5 نموذج Kida للتنبؤ بالفشل المالي:

يعتبر نموذج kida أحد النماذج الحديثة الذي استخدم في عملية التنبؤ بالفشل المالي في عام 1981، وقد بني على خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغير التابع (Z) بموجب المعادلة التالية:

$$Z = 1,042 X1 + 0,42 X2 - 0,461 X3 - 0,463 X4 + 0,271 X5$$

وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بالفشل المالي وصلت إلى 95%، والمؤشرات التي استخدمت في صياغة مكونات المعادلة السابقة هي (الحيالي، 2004، صفحة 262):

الجدول رقم (06): النسب المالية لنموذج kida

المتغير	النسب
X1	= صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول
X2	= حقوق المساهمين / إجمالي الالتزامات

X3	= الأصول السائلة / الالتزامات المتداولة
X4	= المبيعات / إجمالي الأصول
X5	= النقدية / إجمالي الأصول

المصدر: (عياط و مهري، 2015، صفحة 163)

وحسب هذا النموذج إذا كانت نتيجة (Z) إيجابية تكون الوحدة في حالة أمان من الفشل المالي، وأما إذا كانت النتيجة (Z) سالبة فتكون احتمالات الفشل مرتفعة، ويعتبر هذا النموذج من النماذج الجيدة التي أثبتت مقدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات موضوع الدراسة. (شاكور محمد، 2008، صفحة 185)

6. تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على المؤسسات عينة الدراسة:

1.6 معلومات عامة عن المؤسسات عينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الناشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية والعاملة في ولاية سطيف، والتي بلغ عددها 19731 مؤسسة إلى غاية 2016/12/31 وذلك حسب إحصائيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية سطيف. وبالنسبة لعدد المؤسسات التي تم إجراء الدراسة الميدانية بها بلغ 10 مؤسسات بحيث شكلت هذه العينة عشوائياً، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2016.

وقد تم جمع البيانات المالية المتعلقة بالمؤسسات عينة الدراسة المتكونة من الميزانيات، حسابات النتائج، من المركز الوطني للسجل التجاري، والتي تم الاعتماد عليها في حساب النسب المالية المرتبطة بنماذج الدراسة.

يضم الجدول الموالي عينة من المؤسسات التي تنتمي إلى مختلف القطاعات (الصناعي، الخدماتي، العقاري التجاري)، كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): معلومات عامة عن المؤسسات محل الدراسة.

المؤسسة	نوعها	مقرها	رأس مالها	القطاع الذي تنتمي إليه
مؤسسة بن حميدة حسين بسكويث عبد المؤمن	مؤسسة ذات المسؤولية المحدودة وذات الشخص الوحيد	المنطقة الصناعية صندوق بريد 70	100.000.000 دج	القطاع الصناعي

تطبيق نموذج Kida للتنبؤ بالفشل المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
دراسة حالة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف

		بني عزيز، ولاية سطيف		
القطاع الصناعي	غير مصرح بها	منطقة النشاطات الحرفية والمخازن بعين أرناط سطيف	شركة أسهم	مؤسسة مامي
القطاع الصناعي	1.462.825.000,00 دج	مؤسسة تابعة لمجمع سونلغاز	مؤسسة ذات الأسهم	المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة
القطاع الصناعي	12.000.000 دج	منطقة النشاطات الصناعية	مؤسسة الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة	مؤسسة أومازي
القطاع خدماتي	25000000.00 دج	مشته براو بازر سكرة العلمة سطيف	مؤسسة ذات المسؤولية المحدودة	مؤسسة أقرو بوفين سارفيس
القطاع الخدماتي	150.000.000.00 دج	تيزي نبراهم تالة إفاسن سطيف	مؤسسة ذات المسؤولية المحدودة	مؤسسة فنوس للخدمات
القطاع العقاري	100000 دج	التعاونية العقارية صدام رقم 14 حي قوطالي العلمة	مؤسسة ذات الشخص الوحيد	مؤسسة رويسي نات ووركينغ
القطاع العقاري	41040000,00 دج	حي عين طريق الشطر الأول رقم 43 سطيف	مؤسسة ذات المسؤولية المحدودة	مؤسسة مرام للترقية العقارية

القطاع التجاري	3.300.000 دج	تعاضدية جيل الاستقلال رقم 07 العلمة سظيف	مؤسسة ذات الشخص الوحيد والمسؤولية المحدودة	مؤسسة أواب
----------------	--------------	---	---	------------

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات المؤسسة المتحصل عليها من المركز الوطني لسجل التجاري.

2.6 عرض نتائج الدراسة بالاعتماد على نموذج Kida:

الجدول رقم (08): نتائج تطبيق نموذج Kida على مؤسسة Ben Hmida

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	Z
2014	-0,03	0,4581	0,0433	0,3871	0,0112	-0,0400
2015	0,0170	0,2808	0,0128	0,3051	0,0028	-0,0108
2016	0,0188	0,2922	0,0110	0,2961	0,0025	0,0008

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel.2013.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نتائج قيم (z) كانت سالبة (-0.010, -0.040) على التوالي خلال عام 2014 و2015 وهذا يعني أن المؤسسة مهددة بالفشل المالي، لكن في سنة 2016 كانت موجبة (0.0008) وهذا يعني أن المؤسسة في أمان من الفشل مالي.

الجدول رقم (09): نتائج تطبيق نموذج Kida على مؤسسة Agro Bovine

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	Z
2014	0.0686	0,0880	0,0292	1,892	0,0227	-0,7747
2015	0,0269	0,0589	0,4251	0,8395	0,4001	-0,4234
2016	0,006	0,0497	0,8047	0,3404	0,7655	-0,2939

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel.2013.

نلاحظ من الجدول أن قيم (z) كانت سالبة على مدار 3 سنوات (-0.774, -0.423, -0.292) على التوالي، وهذا يعني أن المؤسسة مهددة بالفشل المالي.

الجدول رقم (10): نتائج تطبيق نموذج Kida على المؤسسة Rwissi Net

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	Z
2014	0,0037	-0,0488	1,1129	0,0801	0,0527	-0,5525
2015	-0,0234	-0,0093	0,9502	0,0548	0,0703	-0,4726
2016	0,0130	0,0069	0,2060	0,6247	0,2017	-0,3131

تطبيق نموذج Kida للتنبؤ بالفشل المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
دراسة حالة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel.2013.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم (z) كانت سالبة على مدار 3 سنوات (-0.3131, -0.472, -0.552)

على التوالي، وهذا يعني أن المؤسسة مهددة بالوقوع في الفشل المالي.

الجدول رقم (11): نتائج تطبيق نموذج Kida على مؤسسة Maram

Z	X5	X4	X3	X2	X1	السنة
-0,0263	0,2674	0,0678	0,7062	0,5081	0,0429	2014
-0,0378	0,2850	0,0584	0,7429	0,5066	0,0400	2015
0,1852	0,0842	0,0149	0,2429	0,6531	0,0067	2016

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel.2013.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم (z) كانت سالبة (-0.037, -0.026) على التوالي خلال سنة 2014

2015 وهذا يعني أن المؤسسة كانت واقعة في فشل مالي، أما في سنة 2016 ارتفعت قيمة (z) إلى (0.185)

وهذا ما يجعل المؤسسة تتخطى مرحلة الخطر و تصبح في أمان من الفشل المالي.

الجدول رقم (12): نتائج تطبيق نموذج Kida على مؤسسة Soguese

Z	X5	X4	X3	X2	X1	السنة
0,0491	0,0083	0,4895	0,0505	0,5584	0,0597	2014
-0,0816	0,0469	0,2247	0,3549	0,2917	0,0488	2015
-0,1170	0,0320	0,5366	0,1273	0,3702	0,0250	2016

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel.2013.

نلاحظ من الجدول أن نتائج قيم (z) كانت موجبة (0.0491) خلال عام 2014 وهذا يعني أن

المؤسسة في أمان مالي من الفشل، لكن في سنة 2015 و2016 كانت سالبة على التوالي (-0.1170, -0.0816)

وهذا يعني أن المؤسسة مهددة بالفشل المالي.

الجدول رقم (13): نتائج تطبيق نموذج Kida على مؤسسة Mami

Z	X5	X4	X3	X2	X1	السنة
-0,0636	0,0261	0,4443	0,1250	0,5339	-0,0303	2014
-0,0035	0,0103	0,3867	0,0347	0,4982	-0,0197	2015
0,0190	0,0097	0,3417	0,0279	0,4919	-0,0184	2016

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel.2013.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم (z) كانت سالبة (-0.063, -0.003) على التوالي خلال سنة 2014 و2015 وهذا يعني أن المؤسسة كانت مهددة بالفشل المالي، أما في سنة 2016 ارتفعت قيمة (z) إلى (0.019) وهذا ما يجعل المؤسسة تتخطى مرحلة الخطر و تصبح في أمان من الفشل المالي.

الجدول رقم (14): نتائج تطبيق نموذج Kida على مؤسسة Enterprise Int

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	Z
2014	0,099	0,6585	0,6912	0,5722	0,1065	-0,1751
2015	0,0844	0,6803	0,3828	0,4884	0,0607	-0,0125
2016	0,1092	0,6995	0,3529	0,5374	0,0598	0,0123

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel.2013.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم (z) سالبة (-0.175, -0.012) على التوالي لسنة 2014 و2015 وهذا يعني أن المؤسسة مهددة بالفشل المالي، لكن في سنة 2016 كانت موجبة (0.012) وهذا يعني أن المؤسسة في أمان من الفشل المالي.

الجدول رقم (15): نتائج تطبيق نموذج Kida على مؤسسة Awab

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	Z
2014	0,0775	0,2597	29,8644	2,1847	0,4895	-14,4565
2015	0,1586	0,2544	0,8840	2,5125	0,4041	-1,1892
2016	0,0385	0,2131	4,0841	3,6750	0,7763	-3,2443

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel.2013.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم (z) كانت سالبة (-14.456, -1.189, -3.244) على التوالي خلال 3 سنوات، وهذا يعني أن المؤسسة مهددة بالوقوع بالفشل مالي.

الجدول رقم (16): نتائج تطبيق نموذج Kida على مؤسسة Alsib

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	Z
2014	0,0260	0,3364	0,3972	0,9944	0,2144	-0,4171
2015	0,0084	0,4073	0,1108	0,6403	0,0625	-0,1507
2016	0,0217	0,5393	0,4911	0,7562	0,2255	-0,2663

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel.2013.

تطبيق نموذج Kida للتنبؤ بالفشل المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
دراسة حالة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف
نلاحظ من الجدول أن قيم (z) سالبة (-0.266, -0.150, -0.417) على التوالي خلال 3 سنوات، أي أن المؤسسة مهددة بالفشل المالي.

الجدول رقم (17): نتائج تطبيق نموذج Kida على مؤسسة Omazzi

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	Z
2014	0,0193	0,5335	0,4899	0,3198	0,1411	-0,0915
2015	0,0106	0,5968	0,8108	0,3310	0,1670	-0,2200
2016	0,0194	0,3734	0,3306	0,1278	0,0566	-0,0191

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel.2013.

نلاحظ من الجدول أن قيم (z) كانت سالبة (-0.091, -0.220, -0.019) على التوالي للسنوات الثلاثة،

أي أن المؤسسة مهددة بالفشل المالي.

3.6 تحليل ومناقشة النتائج:

- بالنسبة لمؤسسة Ben Hmida:

كانت سالبة في سنة 2014 و2015 وتحسنت في سنة 2016 أي أن المؤسسة في أمان من الفشل المالي

وهذا راجع إلى زيادة نتيجهما الصافية، ما يدل على سلامة مركزها المالي وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

- بالنسبة لمؤسسة Agro Bovine:

كانت سالبة على مدار 3 سنوات أي أن المؤسسة مهددة بالفشل المالي، وهذا راجع إلى إنخفاض كبير

في نتيجهما الصافية، ما يعبر عن عدم كفاءة إدارة أصولها لتوليد الأرباح وهذا يعني عدم قدرتها على الوفاء بديونها، وعليه فإن نموذج Kida استطاع التنبؤ لنا بالفشل المالي المؤسسة قبل سنتين من وقوعه.

- بالنسبة لمؤسسة Rwissi Net:

كانت سالبة على مدار 3 سنوات أي أن المؤسسة مهددة بالفشل المالي وهذا راجع إلى التناقص المستمر لنسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات المتداولة من سنة إلى أخرى وبالتالي هذا يجعل المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل في تواريخ استحقاقها، ومنه يمكن القول أنه لا تتمتع بقدره ائتمانية جيدة، وعليه فإن نموذج Kida استطاع التنبؤ لنا بالفشل المالي المؤسسة قبل سنتين من وقوعه.

- بالنسبة لمؤسسة Maram:

كانت قيم (z) سالبة خلال سنة 2014 و2015 أي أن المؤسسة مهددة بالفشل المالي، أما في سنة

2016 أصبحت قيمة (z) موجبة وهذا ما يجعل المؤسسة تتخطى مرحلة الخطر وتصبح في أمان من الفشل المالي، ويرجع ذلك إلى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي (إجمالي حقوق المساهمين إلى إجمالي الالتزامات)،

حيث تحسن الوضع في سنة 2016 بسبب التخلي عن المديونية، وبالتالي انخفاض تكاليفها والاعتماد على التمويل الذاتي بنسبة 65%.

- بالنسبة لمؤسسة **Soguese**:

كانت موجبة خلال عام 2014 أي أن المؤسسة في أمان من الفشل المالي لكن في سنة 2015 و2016 كانت سالبة وهذا راجع إلى تدني كبير في نتيجتها الصافية، مما يعبر على عدم كفاءة وفاعلية المؤسسة في إدارة إجمالي أصولها من أجل توليد الأرباح وبالتالي أداء غير جيد للمؤسسة.

- بالنسبة لمؤسسة **Mami**:

قيم (z) كانت سالبة خلال سنة 2014 و2015 وهذا يعني أن المؤسسة كانت مهددة بالفشل المالي، أما في سنة 2016 ارتفعت قيمة (z) وهذا ما يجعل المؤسسة تتخطى مرحلة الخطر و تصبح في أمان من الفشل المالي ويرجع هذا التحسن إلى ارتفاع أصولها الجارية أي أن المؤسسة أصبحت تتوفر على سيولة.

- بالنسبة لمؤسسة **Enterprise Int**:

كانت سالبة لسنة 2014 و2015 وهذا يعني أن المؤسسة مهددة بالفشل المالي، لكن في سنة 2016 كانت موجبة أي أن المؤسسة في أمان مالي، وهذا راجع إلى تخلي المؤسسة عن المديونية واعتمادها على التمويل الذاتي بنسبة 69% في سنة 2016 أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

- بالنسبة لمؤسسة **Awab**:

كانت قيم (z) سالبة ل 3 سنوات أي أن المؤسسة مهددة بالفشل المالي، وهذا راجع إلى نسبة إجمالي رؤوس الأموال الخاصة إلى إجمالي الخصوم التي كانت تنخفض من سنة إلى أخرى، وبالتالي اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي بنسبة كبيرة والمؤسسة في هذه الحالة لا تتمتع باستقلالية المالية، وهذا ما يؤكد تنبؤات نموذج Kida بتعرضها للفشل المالي، وعليه فإن نموذج Kida استطاع التنبؤ لنا بالفشل المالي المؤسسة قبل سنتين من وقوعه.

- بالنسبة لمؤسسة **Alsib**:

كانت سالبة على مدار 3 سنوات أي أن المؤسسة مهددة بالفشل المالي وهي ليست في أمان مالي، وهذا راجع إلى الانخفاض الكبير الذي كان في نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول المادية، مما أدى إلى الانخفاض الكبير في نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول، ولكن مهما ارتفاعها في سنة 2016 هذا لم يكن كافي لجعل المؤسسة تتخطى مرحلة الخطر وبالتالي فيمكن القول أن المؤسسة غير قادرة على الاستغلال الأمثل لأصولها المادية في توليد المبيعات وعليه فإن نموذج Kida استطاع التنبؤ لنا بالفشل المالي المؤسسة قبل سنتين من وقوعه.

- بالنسبة لمؤسسة **Omazzi**:

تطبيق نموذج Kida للتنبؤ بالفشل المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

دراسة حالة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف

كانت قيمة (z) سالبة للسنوات الثلاثة أي أن المؤسسة مهددة بالفشل المالي، وهذا راجع إلى تدني نسبة أصولها السائلة إلى الالتزامات المتداولة بمعنى آخر أن ديونها قصيرة الأجل فاقت أصولها السائلة وهذا ما يدل على عدم قدرة المؤسسة بالوفاء بالتزاماتها وبالتالي فالمؤسسة لا تتمتع بقدرة ائتمانية جيدة تمكنها من الحصول على القروض مستقبلا، وعليه فإن نموذج Kida استطاع التنبؤ لنا بالفشل المالي للمؤسسة قبل سنتين من وقوعه.

7. خانمة:

من خلال دراستنا التي تمثلت في تطبيق نموذج Kida على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف)، حاولنا الإلمام ببعيبيات الموضوع من خلال جزء نظري وآخر تطبيقي، وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- الاعتماد على النماذج الكمية من أجل التنبؤ بالفشل المالي له دور كبير في عملية اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- رغم أهمية النسب المالية و نماذج التنبؤ بالفشل في الكشف المبكر عن الفشل إلا أن هناك صعوبات في تطبيقها على معظم المؤسسات في الجزائر وذلك لعدم مصداقية بعض المعلومات المحاسبية.
- توافق نموذج التنبؤ بالفشل المال Kida مع البيئة الجزائرية، حيث تعتبر وسيلة جيدة للفصل بين المؤسسات الجزائرية الفاشلة والغير الفاشلة.
- من خلال النتائج المتحصل عليها نجد أن نموذج Kida قد نجح في تصنيف العينة محل الدراسة بنسبة 50% لسنتين قبل حدوث الفشل، وبالتالي بين قدرة عالية على التنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- على ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:
- إعطاء أهمية واسعة لموضوع التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الجزائرية وخاصة منها الصغيرة والمتوسطة كونها تلعب دورا حيويا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تتعرض سنويا للفشل الذي يقودها في معظم الحالات إلى الإفلاس.
- ضرورة قيام المؤسسات بتطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي فهي تعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة وبالتالي تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة.
- العمل على وضع قاعدة بيانات شاملة للمؤسسات الناشطة في البيئة الجزائرية، بحيث تقوم المؤسسات بإصدار قوائم مالية (ميزانيات، قائمة الدخل، قائمة الأرباح والخسائر) دورية منتظمة ودقيقة.
- ضرورة تكوين لجان رقابة تكون مهمتها الأساسية مراقبة مدى صحة ودقة المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات.

- محاولة بناء نموذج جزائري بحث يتم فيه الاعتماد على مختلف المتغيرات التي تتأثر وتؤثر في بيئة المؤسسات.
- يجب على المؤسسات الجزائرية استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي لأنها تعطي صورة عن وضعية المؤسسة المالية المستقبلية للمؤسسة.

8. قائمة المراجع:

1.8 المراجع العربية:

- أحمد رحموني. (2011). *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري* (الإصدار الطبعة الأولى). مصر: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع.
- القانون رقم 02-17، المؤرخ في 10 يناير 2017، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02. بلاسم محمد ابراهيم الزبيدي، و طلال محمد على الحجاوي. (2014). دور الهياكل التنظيمية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات بإطار نموذج آتمان (بحث تطبيقي لعينة منتخبة من الشركات العراقية المساهمة اللاسيما). *مجلة الإدارة والاقتصاد*، 03(09).
- بومدين بوغراة، و ناصر صلاح الدين غربي. (2013). مدى توافق صيغ التمويل الاسلامي مع الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة دفاتر اقتصادية*، 03(06).
- ثامر مهدي محمد صبري. (2018). أهمية استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في تقييم قدرة الشركات على الاستمرار أو فشلها المالي. *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية*، 10(03).
- حمزة محمود الزبيدي. (2011). *التحليل المالي لأغراض الأداء والتنبؤ بالفشل المالي* (الإصدار الطبعة الثانية). عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- دريد كامل آل شبيب. (2010). *إدارة مالية الشركات المتقدمة*. عمان، الأردن: دار اليازوري العلنية للنشر والتوزيع.
- رافعة ابراهيم الحمداني، و ياسين طه ياسين القطان. (2013). استخدام نموذج Sherrod لتنبؤ بالفشل المالي (دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوي). *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 05(10).
- زهراء صالح الخياط. (2014). استخدام نموذج sherrord للتنبؤ بفشل المصارف (دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الأهلية في محافظة نينوي للمدة 2008-2009). *مجلة تنمية الرفادين كلية الحداثة والجامعة*، 36(115).

تطبيق نموذج Kida للتنبؤ بالفشل المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
دراسة حالة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف

- زوبر عياش، و سعاد قوفي. (يومي 5-6 ماي، 2013). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين إشكالية التنمية الاقتصادية ومتطلبات النهوض. ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- سامي محمد أحمد غنيبي. (2016). دور المعلومات المحاسبية الدورية في التنبؤ بالتعثر والفشل المالي في ظل الأزمة المالية العالمية (دراسة ميدانية). مجلة المحاسبة والمراجع AUJA، 04 (01).
- سليمان ناصر، و عواطف محسن. (2011). تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الواقع ورهانات المستقبل. الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي يومي 23 و 24 فيفري (صفحة 3). جامعة ورقلة، الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- شريف عياط، و عبد المالك مهري. (ديسمبر، 2015). تحليل أسباب وأبعاد فشل الأداء المالي للمشروعات الاستثمارية والتنبؤ به باستخدام نماذج التحليل والتنبؤ (دراسة تطبيقية لبعض المشاريع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالجزائر). مجلة رؤى اقتصادية (09).
- صلاح حسن. (2011). دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لحل مشاكل البطالة والفقر. الجزائر: دار الكتاب الحديث.
- طلال محمد علي الحجاوي، و بلاسم محمد ابراهيم الزبيدي. (2017). بلاسم محمد ابراهيم الزبيدي، دور الإدارة في التنبؤ بالفشل المالي للشركات بإطار نموذج آتمان (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار الأيالم للنشر والتوزيع.
- عبد الإله عزيز كرار. (2014). دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستعمال نموذج kida (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق بالأوراق المالية). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 07 (30).
- عبد العزيز النجار. (2008). أساسيات الإدارة المالية. الاسكندرية، مصر: المكتب العربي الحديث لنشر.
- عبد الغفار حنفي، و رسمية زكي قرياقص. (2013). أساسيات الاستثمار الرأسمالي وتقييم الأداء. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية الاسكندرية لنشر.
- عبد القادر عثمان، و آخرون. (2016). ، أهمية التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر والفشل المالي للشركات المساهمة (دراسة ميدانية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار). مجلة جامعة التنمية البشرية، 03 (03).
- على حنفي. (2008). المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة. الجزائر: دار الكتاب الحديث لنشر.

- على شاهين، و جهاد مطر. (2011). نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية). مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، 25(04).
- عمر شريف. (2016). التنبؤ بالفشل المالي بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 570 (المنشأة المستثمر) والتشريع الجزائري. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية (19).
- عوادي م، & آخرون. (2017). ديسمبر. (07-06) واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها. ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. p. 5.
- عيسى آيت عيسى. (2009). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 05(06).
- غيث أركان عبد الله. (2018). تقييم جودة القروض المصرفية باعتماد تحليل مؤشر التنبؤ بالفشل المالي للشركات باستخدام نموذج (Sherrod) لعينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (56).
- ليث عبد الله القهيوبي، و بلال محمود الوادي. (2012). المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- ماجدة عبد المجيد أحمد، و هلال يوسف صلاح. (2016). استخدام النماذج الكمية ومؤشرات التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي. مجلة العلوم الاقتصادية، 17(02).
- محمد لمين مراكشي، و آخرون. (25 أبريل، 2017). دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، صفحة 11.
- منير شاكر محمد. (2008). التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات). دار وائل للنشر.
- نبيل جواد. (2007). إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- نور الدين جواد، و سلى ميمش. (2018). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر (دراسة تحليلية 2007-2015). مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، 02(02).
- وليد ناجي الحياي. (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل). مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- 2.8 المراجع الأجنبية:
- AZZAOYI, K. (2016). Le Financement des pme et les mécanismes de garantie en Algérie. 11(21).
- dfgf. (fgf). gdf. fdg: dfg.

تطبيق نموذج Kida للتنبؤ بالفشل المالي على المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
دراسة حالة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف

- Marcel, J. (2001). *Sustainable Finance and Banking: The Financial Sector and the Future of the planet*. london: earthscan.
- Soufiane KHEDIR و Laid GHERBI .juin 2018 .(Habilitation des petites et moyennes entreprises dans la mise en oeuvre du système de gouvernance et son impact sur la durabilité de la société en Algérie .*Revue des Science Administratives et Financieres*(01)02 .